

جامعة أحمد دراية ادرار - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
شعبة علوم اقتصادية  
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

## الموضوع:

فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015

إشراف الأستاذ:

د. مدياني محمد

إعداد الطلبة:

دحان كنزة

سلوكي كريمة

الموسم الجامعي: 2016 - 2017

الموضوع:

فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015

# الفهرس

## الفهرس العام

أ.د	الفهرس العام
	مقدمة وإشكالية الدراسة
06	الفصل الأول: التضخم في الاقتصاد
07	مقدمة الفصل
08	المبحث الأول: ماهية التضخم
08	المطلب الأول: مفهوم التضخم
10	المطلب الثاني: انواع التضخم
10	المطلب الثالث: الاسباب المؤدية الى التضخم
11	01 - التضخم العائد لحجم الطلب
12	02 - التضخم الناتج عن التكاليف
12	03 - التضخم المشترك
12	04 - التضخم المستورد
13	المبحث الثاني: التضخم والمؤشرات الاقتصادية
13	المطلب الأول: الفجوة التضخمية
13	المطلب الثاني: الفجوة التضخمية
13	01 - معيار فائض الطلب الكلي
13	02 - معيار الاستقرار النقدي
14	03 - معيار الافراط النقدي
14	المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم واستقرار الاسعار وسعر الصرف
15	المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم والكساد
16	المبحث الثالث: الية معالجة الاوضاع التضخمية

16	المطلب الأول: معالجة الظروف التضخمية عن طريق السياسة النقدية
18	المطلب الثاني: معالجة الظروف التضخمية عن طريق السياسة المالية
22	الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في مواجهة الظروف التضخمية
23	مقدمة الفصل
24	المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية
24	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
25	المطلب الثاني: قنوات ابلاغ السياسة النقدية
25	01 - القنوات التقليدية
26	02 - القنوات الحديثة
27	المبحث الثاني: ادوات السياسة النقدية
28	المطلب الأول: الادوات المباشرة للسياسة النقدية
31	المطلب الثاني: الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية
35	المبحث الثالث: اهداف السياسة النقدية
35	المطلب الأول: الاهداف الاولية للسياسة النقدية
36	المطلب الثاني: الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية
38	المطلب الثاني: الاهداف النهائية للسياسة النقدية
40	01 - استقرار الاسعار
40	02 - تحقيق العمالة الكاملة
41	03 - تحديد معدل عال من النمو
41	04 - تحقيق توازن ميزان المدفوعات
43	خاتمة الفصل
44	الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم - حالة الجزائر 2000-2015
45	مقدمة الفصل
46	المبحث الأول: الاوضاع التضخمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015
46	المطلب الأول: تطور مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015
50	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر واليات معالجة التضخم
50	01 - تاثير القروض البنكية
50	02 - الاحتياطي الاجباري ومعدل الخصم
53	03 - اداة استرجاع السيولة
53	04 - الادوات التسهيلية الخاصة بالوديعة والتي تقدم الفائدة
55	المبحث الثاني: سياسة البنك المركزي في مواجهة التضخم

55	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار
56	المطلب الثاني: اسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري
56	المطلب الثالث: الاجراءات التقليدية والحديثة لمكافحة التضخم في الجزائر
56	01 - الاجراءات التقليدية
57	02 - الاجراءات الحديثة
58	المبحث الثالث: تقييم فعالية بنك الجزائر في مكافحة التضخم
58	المطلب الأول: الادوات والطرق المعتمدة من طرف بنك الجزائر لمواجهة التضخم
60	المطلب الثاني: تقييم فعالية الادوات المعتمدة من طرف بنك الجزائر لمواجهة التضخم
62	خاتمة الفصل
63	خاتمة عامة
68	قائمة المراجع
72	قائمة الملاحق والجداول والاشكال

# المقدمة

مقدمة وإشكالية الدراسة :

يمثل معدل التضخم او معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية وعادة ما تهدف مثل هذه السياسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويمكن اعتبار معدل التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية التي تحمل دلالات سياسية مباشرة نظرا لانعكاساته المباشرة على القدرة الشرائية وعلى رفاهية المستهلكين ونمط الانفاق والادخار الخاص بالعائلات والشركات، كما حركة معدل التضخم تؤثر على نسب ومعدلات الاستثمار نظرا لارتباطها بالتأثير على مداخيل وعوائد العمليات الاستثمارية. وفي المقابل فان السياسة النقدية في تمثل الأداة التي بواسطتها تنفذ و تحقق أهداف السياسة الاقتصادية. وهو ما يمكن القول من خلاله ان التحكم في السياسة النقدية يساعد على التحكم في العديد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بظروف وأوضاع العملة داخليا مثل معدل التضخم وخارجيا مثل سعر الصرف.

وتسعى معظم الحكومات الى تحقيق الانضباط في السياسة النقدية من خلال التحكم في التضخم وكذا التحكم في تقييد السياسات المالية والنقدية الموسعة، وكذا التوجه نحو زيادة المرونة في اسعار الصرف، وتواجه الحكومات مسألة التحكم في التضخم من جهة ومسألة تقييد الحوافز المقدمة للاستثمار من جهة اخرى وهو ما يفرض على الحكومات غالبا القبول بمعدلات تضخم مرتفعة دون المساس بالاجراءات المشجعة على الاستثمار، والتي تتطلب غالبا سياسية نقدية توسعية تؤسس على تسهيلات القروض للشركات والمستثمرين.

ونهدف من خلال هذه الدراسة على التعرف على دور السياسة النقدية في مواجهة الظروف التضخمية، ونظرا لان السياسة النقدية تتمتع بمجموعة من الخصائص منها المرون أكثر من السياسة المالية، فتغيير السياسة المالية سواء تعلق الأمر بالنفقات العامة أو الإيرادات العامة خاصة الضرائب تتطلب تشريعات قد يصعب الحصول عليها بسبب ضغوط المستفيدين من النفقات العامة أو بسبب الذين سوف يتحملون عبء الضريبة. كما أن تأثير السياسة النقدية في الحجم المتاح من الائتمان و على تكلفته وشروط منحه، و ليس وفقا لرغبات الحكومة أو رجال الأعمال من اجل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

وفي جانب اخر نجد أن أما السياسة النقدية عن طريق تحديد سعر الفائدة و سياسة الائتمان فيتصدى تأثيراتها إلى العلاقات الاقتصادية الدولية و بالتالي على ميزان المدفوعات. كما أن هدف مكافحة التضخم من أهم أهداف السياسة النقدية في البلدان التي يعاني اقتصادها من تعاظم الضغوط التضخمية. لذلك تعمل السلطات النقدية في هذه الدول على تقديم أدوات تراعي مميزات السوق المحلية لكبح هذه



الظاهرة. والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السياسة النقدية.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة، و ابتداء من سنة 2000 تغيرات إيجابية ناتجة أساسا عن الارتفاع الكبير و المتواصل أسعار النفط و التي أصبحت تعرف بالطفرة النفطية. هذا الارتفاع في أسعار البترول انعكس على تراكم متزايد في الموجودات الخارجية الناتجة عن ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات، وهو ما انعكس بدوره على تشكيل فوائض نقدية كبيرة على مستوى المنظومة المصرفية و السوق النقدية . وقد دفع ذلك بالسلطات النقدية الى اتخاذ التدابير اللازمة لاستبعاد عودة الضغوطات التضخمية بعد استقرارها نسبيا عند مستويات متدنية منذ سنة 1997 . وقد تركز الاهتمام لدى البنك المركزي حول بلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية و المتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى المتوسط والطويل. من خلال الاعتماد على أساليب محددة لإدارة السياسة النقدية، وفي هذا الإطار نهدف من خلال هذه الدراسة الى دراسة الاشكالية الموالية:

### ما مدى فاعلية السياسة النقدية لبنك الجزائر في القضاء على الضغوط التضخمية ؟

وفي نفس الإطار يمكن تحديد مجموعة من الاشكاليات الفرعية للدراسة والتي يمكن التطرق اليها وعرضها كما يلي:

- ما المقصود بأهداف وادوات السياسة النقدية ؟
- كيف يمكن تحديد اسباب التضخم في الاقتصاد ؟
- كيف يمكن توظيف ادوات اكثر فاعلية عند تطبيق السياسة النقدية ؟
- هل يمكن تقييم تجربة بنك الجزائر في استهداف التضخم ؟
- ما الفرق بين اداء السياسات النقدية في الدول المتقدمة والدول النامية ؟

### فرضيات الدراسة:

بهدف توجيه الدراسة نحو الاشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية يمكن تقديم مجموعة من الفرعية التي تعتمد عليها الدراسة ويمكن طرحها كما يلي:

- تؤدي السياسة النقدية دورا محوريا في القضاء على التضخم !
- يؤدي التضخم دورا سلبيا في الاقتصاد حيث يشوه المعطيات الاقتصادية، حيث يؤثر و بدرجات متفاوتة على المستثمرين والمستهلكين !
- السياسة النقدية تتفوق على السياسة المالية في مواجهة حالات التضخم في الاقتصاد !

- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترتبط بالظروف التوسعية او التقييدية في حجم الكتلة النقدية !
- يعاني الاقتصاد الجزائري من حالات تضخم شديدة !
- يمكن القضاء فقط على التضخم فقط من خلال تحقيق المرونة في الاسعار والاجور !
- تفتقر السياسة النقدية في الجزائر الى الفعالية بسبب محدودية استقلالية البنك وبسبب اختيارات الحكومة التوسعية لصالح تحفيز الاستثمار!

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الاهداف مرتبطة بجانب السياسات النقدية الخاصة ببنك الجزائر وكذا مرتبطة بجانب المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني مثل معدلات وظروف التضخم ويمكن الاشارة الى مجموعة من الاهداف نرغب في الوصول الى شرحها كما يلي:

- معرفة دور السياسة النقدية في الوصول الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- التطرق الى واقع تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر ومدى قدرتها في احتواء التضخم.
- تقدير ومعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر وكذا تقدير دورها الرئيسي في مواجهة ومحاربة الظروف التضخمية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال إبراز مختلف المحددات الرئيسية للسياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل الظروف الحالية للاقتصاد الوطني، كما اهمية الدراسة تنبع من اهمية تقدير فعالية السياسة النقدية المعتمدة من قبل البنك المركزي للبلد ودوره في تحقيق الانضباط في السياسة النقدية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادية، كما ان اهمية هذه الدراسة تكمن في امكانية استخلاص الاليات التي تساعد على نجاح السياسة النقدية للبلد في مواجهة حالات التضخم.

### المنهج المعتمد في الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتطلب وصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الظاهرة، ثم تنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا، وسيسمح لنا استعمال هذا المنهج بإعطاء تحليل تفصيلي لواقع التضخم في الجزائر، ودور السياسة النقدية الفاعلة في القضاء عليه، خاصة في الدول النامية، التي تعتبر نتائج سياساتها النقدية محدودة نظرا لضعف استقلالية البنوك المركزية، حيث سوف نركز في طريقة الدراسة على ما يلي:

- دراسة الظاهرة بشكل عام.
- اختيار دولة أو منطقة تدرس فيها الظاهرة بشكل متعمق وعلى وجه التخصيص
- ضرورة تحقيق التلازم والارتباط بين الاسباب الجزئية والكلية بشكل متدرج من العام إلى الخاص.

### أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا للعديد من الاعتبارات والتي يمكن ذكرها ضمن مجموعة من الأسباب العلمية والموضوعية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- الرغبة في البحث في الاسباب الفعلية للارتفاع في الاسعار، وتزايد معدلات التضخم
- محاولة معرفة دور بنك الجزائر في القضاء على التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار
- الرغبة في البحث في مجال التخصص
- الرغبة في البحث في مجال السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم
- محاولة إثراء البحوث العلمية في المجال.

# الفصل الأول

## الفصل الأول: التضخم في الاقتصاد

تسعى السياسة النقدية ضمن ابرز اهدافها الى القضاء على التضخم، بل هو يمثل في الحقيقة الهدف النهائي للسياسة النقدية وذلك نظرا لان تحقيق اهداف اخرى كالنمو الاقتصادي، في ظل وجود التضخم سوف يكون مشوها، ونهدف من خلال هذا الفصل الى التعرف على التضخم كمفهوم بارز في الدراسات الاقتصادية وكذا التعرف على علاقة التضخم بالمؤشرات الاقتصادية الاخرى مثل اسعار الصرف والأسعار والكساد، وهي كلها ترتبط من حيث الاثار والنتائج بالتضخم. كما نهدف من خلال هذا الفصل على التعرف على الالية المعتمدة لمواجهة الظروف التضخمية في الاقتصاد من خلال اعتماد السياسية النقدية بأدواتها او السياسة المالية بأدواتها ايضا.

**المبحث الأول: ماهية التضخم**

يمكن طرح مختلف المفاهيم النظرية التي تشير الى مفهوم التضخم في الاقتصاد كحالة، خاصة في ظل التعاريف المتعددة لشرح هذا المفهوم بدأ من كونه يعبر عن حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار وانتهاء بكونه يعبر عن التضخم في حجم الائتمان وهو ما سوف نحاول شرحه من خلال هذا المبحث

**المطلب الأول: مفهوم التضخم:**

يعتبر التضخم من اكثر الظواهر شيوعا في الاقتصاديات بحيث تكاد تعاني جميع الدول من ظاهرة التضخم وان بنسب متفاوتة وتأثيرات متباينة، كما تختلف الدول في جانب السياسات التي تستهدف التضخم، خاصة وانه يؤدي الى تشويه العديد من المعطيات الاقتصادية، ويمكن تعريف التضخم حسب تعاريف متعددة فحسب المفهوم البسيط للتضخم<sup>1</sup> يمكن تعريفه على أنه الزيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، كما يمكن أن يعرف على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بسبب فائض الطلب عن العرض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. كما يمكن تعريف على أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض<sup>2</sup> ومن التعاريف الأكثر شيوعا أن التضخم يتمثل في الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما إرتفاع المستوى العام للأسعار ، والإرتفاع المستمر في الأسعار ويمكن توضيحهما كما يلي<sup>3</sup>:

**أ- إرتفاع المستوى العام للأسعار :**

لا يعتبر تضخما مجرد إرتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين ، ذلك لأن الإرتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الإرتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الإرتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الإرتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك

**ب- الإرتفاع المستمر في الأسعار :**

<sup>1</sup>-Joél – Provost les mots de l'économie ellipses. Paris 1986، P 215.

<sup>2</sup> - إسماعيل عبد الرحمان وآخرون: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، عمان الاردن 1999 طبعة 01، ص 154

<sup>3</sup> - إسماعيل عبد الرحمان وآخرون: مرجع سابق، ص 159

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونفوق في هذا الصدد بين الإرتفاع المؤقت لمرة واحدة والإرتفاع الدائم لمرة واحدة ، كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث إرتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدث إرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية . أما الإرتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الإرتفاع المستمر عبر الزمن ولفترة طويلة<sup>1</sup>.

ويستخدم عموما مصطلح التضخم لوصف العديد من الحالات المختلفة كما اشرنا سابقا مثل الإرتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، أو تضخم في الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، أو ارتفاع في التكاليف المرتبطة بالعملية الإنتاجية، أو الإفراط في خلق الأرصدة النقدية، أو الزيادة في حجم الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك، وهي كلها عوامل وان بطريقة غير مباشرة تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار. لذا يرى البعض انه عندما يستخدم مفهوم التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود هو تضخم الأسعار وذلك نظرا لأن جميع المفاهيم الأخرى تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>، وهو ما يمكن شرحه كما يلي:

- الزيادة في حجم الدخل الناتجة عن ارتفاع الاجور والابارح تؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب والذي ينتج عنه ارتفاع في الاسعار
  - ارتفاع التكاليف المرتبطة بالعملية الإنتاجية تؤدي الى رفع الاسعار لتعويض الهامش المفقود من الربح بعد ارتفاع التكاليف
  - الإفراط في خلق الأرصدة النقدية يؤدي الى زيادة شيوع السيولة وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات والذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار
  - الزيادة في حجم الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك لصالح المستثمرين والزبائن يؤدي الى وفرة السيولة وبالتالي زيادة الطلب وارتفاع الاسعار.
- ويمكن القول في هذا الجانب أن كل الأسباب التي تؤدي الى التضخم بطريقة غير مباشرة هي تؤدي في الحقيقة الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار يعبر عنه غالبا بالتضخم.

<sup>1</sup> - يستند التضخم عموما في ظهوره حسب النظريات النقدية الى العوامل النقدية ولمزيد من المعلومات انظر الى:

- غازي حسين: **التضخم المالي** ، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 92

<sup>2</sup> - لا يمكن وصف الرواج و ازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية ولمزيد من المعلومات انظر:

- فؤاد هاشم: **اقتصاديات النقود و التوازن النقدي** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969 ص 167

**المطلب الثاني: انواع التضخم:**

يمكن التمييز في هذا الجانب بين انواع متعددة من التضخم وهي كما يلي<sup>1</sup>:

**01- التضخم الصحيح :**

وهو التضخم الذي يتحقق عندما تكون هناك زيادة في الطلب الكلي دون حدوث زيادة في زيادة في الإنتاج ولذلك فان هذا الاثر ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة التوظيف الكامل<sup>2</sup>

**02- التضخم المتدرج أو الزاحف:**

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الإنتاج.

**03- التضخم المكبوت:**

وهو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار، على أن ذلك لا يمنع الافراد من القيام بتجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.

**04- التضخم المفرط :**

وهو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا وتتزايد فيه سرعة تداول النقود، وتتوقف فيه النقود العمل كمستودع للقيم. فإذا استمر ذلك الوضع فانه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وبالتالي انخفاض شديد وحاد في قيمة الوحدة النقدية، كما حدث في ألمانيا عامي 1921 و سنة 1923 وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه حالات اقترنت بالحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

**المطلب الثالث: الاسباب الفعلية المؤدية الى ظهور التضخم**

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز الأسباب التي تؤدي الى ظهور التضخم<sup>3</sup>، نجد مثلا ارتفاع التكاليف، كما ان زيادة العرض عن الطلب تؤدي الى التضخم بسبب ارتفاع الأسعار وفي جانب اخر يؤدي منع الاستيراد والتصدير عن الدولة مثلا بسبب ظروف الحصار الاقتصادي

<sup>1</sup> - سلمان بودياب: اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1996، ص209.

<sup>2</sup> - يقصد بحالة التوظيف الكامل هو الوصول الى حالة الاستخدام لجميع الموارد المالية والمالية والبشرية المتاحة في الاقتصاد وهي حالة مثالية عموما وفي كل الاقتصاديات.

<sup>3</sup> - محمد عزة غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة. بيروت، 2002، ص297.



أحيانا الى حدوث حالات التضخم، كما أن زيادة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم وقد اشار جون مينارد كينز الى أن الأزدهار الاقتصادي يزداد في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر. وعموما نجد ان الاقتصاديون يحددون ثلاثة أسباب للتضخم وهذه الأسباب هي كما يلي:

#### 01- التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب:

وهو تضخم ينشأ عن التزايد عن حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات أو بعبارة أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، أي أن هناك نقود كثيرة يقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد. فبعد أن يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل فإن أي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الإنتاج، فإذا ارتفع الطلب الكلي لزيادة الإنفاق الاستثماري الاستهلاكي مثلا، فإن ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار نظرا لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الاستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة على الطلب الكلي. والمشكلة هنا أن الارتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين، لأنه في الوقت الذي تستفيد فيه بعض الفئات من ارتفاع الأسعار فإن البعض الآخر مثل العمال ذوي الدخل المحدودة، سوف يتأثرون وهو ما يدفعهم الى تقليل الادخار او الى زيادة الانفاق الاستهلاكي من الدخل الجاري او من الاموال المكتنزة، او عن طريق عمليات الاقتراض، ونظرا لثبات حجم الإنتاج، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع جديد في الأسعار، كما أن اتجاه العمال نحو رفع أجورهم لمواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة سيؤدي بدوره زيادة الطلب الكلي وبالتالي ترجع الاسعار الى حالة الارتفاع من جديد.

وباختصار أن زيادة المستوى العام للأسعار هو نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل بحيث أن الطلب الزائد في عدد من الأسواق يؤدي إلى تزايد الأسعار بشكل عام داخل الاقتصاد، أي في أسواق عوامل الإنتاج أو الأسواق الاستهلاكية. ونلاحظ بان الأسعار تستمر في الزيادة بزيادة الطلب الكلي لأننا لا نستطيع أن نزيد من كمية الإنتاج لان الموارد الاقتصادية في توظيف كامل أو شبه كامل، أو بعبارة أخرى يمكن أن يكون السبب الثاني من أسباب التضخم يتمثل في وجود كميات كبيرة من النقود مقابل كمية ضئيلة من السلع المعدة للعرض فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الأسعار نحو الزيادة. ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية في الصغية الانكماشية والتي تؤدي الى التقليل من نسبة السيولة، ويكون ذلك

بعدة طرق منها زيادة الضرائب، طرح سندات حكومية بأسعار فائدة تحفيزية للأفراد والمؤسسات<sup>1</sup>، أو وضع سقف انتمائية على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على خلق النقود.

### 02- التضخم الناتج عن التكاليف:

ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة العادية، ونظرا لان الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف فان حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكنا. فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح أعلى، والعمال الذين يرغبون في أجور اكبر، كلاهما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وينتج عن مثل هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجر المدفوع للعامل أي كان موقع عمله بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار.

### 03- التضخم المشترك:

ينشأ هذا التضخم المشترك نتيجة لوجود تضخم الطلب وتضخم التكاليف، بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين الأفراد والمؤسسات، وبدون تغيير في حجم الإنتاج أي ثبات في الإنتاج ويتوقف في نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار الأراضي، أو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أو أسعار المواد الخام... الخ. يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. ولعلاج ذلك السبب من أسباب التضخم وهو التضخم المشترك لا بد من إتباع سياسات تحد من حجم النقود المتداولة. بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية في أن واحد.

### 04- التضخم المستورد:

يعرف هذا التضخم المستورد على انه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ، إي تستورد الدول وخاصة الدول النامية، فعند ارتفاع مثلا أسعار النفط بعد سنة 1973 نتيجة لذلك ارتفعت جميع أسعار السلع في الدول المتقدمة مما كان لها الأثر على الدول النامية التي تستورد سلع كثيرة من الدول المتقدمة تكون مرتفعة الأسعار.

<sup>1</sup> - عموما يمثل طرح سندات للاكتتاب مسالة في حد ذاتها تحفيزية للأفراد ، نظرا لان الدين المتعامل حوله هو دين سيادي اي يتبع للحكومة، كما أن تسديده شبه مضمون من طرف الحكومة لصالح الافراد.

**المبحث الثاني: التضخم والمؤشرات الاقتصادية**

يمكن في هذا المبحث ان نتطرق الى علاقة التضخم بالمؤشرات الاقتصادية والتي منها سعر الصرف والأسعار وحالات الاوضاع الاقتصادية مثل الانكماش والرواج.

**المطلب الأول: الفجوة التضخمية:**

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية , فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي طورها كيتير في بحثه الذي أصدره عام 1940. ويتمثل الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات و مدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين و بالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين<sup>1</sup>، وفي نفس الوقت فإن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم و أدوات خاصة بكل تيار فكري و من بين هذه المعايير :

**01-معيير فائض الطلب الكلي :**

يستند هذا المعيار إلى نظرية الكيتيرية في الطلب الفعال حيث أن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي المعبر عنه بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي معبرا عنه بالأسعار الثابتة ويعرف كيتير الفجوة التضخمية ”بأنها وجود فائض الطلب الفعال على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية<sup>2</sup> أي انه إذا لم يوافق الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج يظهر لدينا فائض في الطلب و هذا الأخير يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>3</sup>.

**02- معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي :**

استنادا إلى أسس النظرية الكمية النيو كلاسيكية فان هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخول أو الناتج القومي و أيضا إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها و طبقا لهذه النظرية فان الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي و بالتالي تساوي التغيير في كمية النقود مع التغيير في إجمالي الناتج القومي.

<sup>1</sup> - نبيل الروبي : التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة، ص 240

<sup>2</sup> - صبحي تادرس قريصة : اقتصاديات النقود والبنوك ، الإسكندرية ، 1995 ص 311

<sup>3</sup> - رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، 1993 ص 155

**03- معيار الإفراط النقدي :**

يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة حيث يصر ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود بمعنى أن التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغيير الاستراتيجي في إحداث التغيير في مستوى الأسعار . فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فإن نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية<sup>1</sup> و يعتبر معيار الإفراط النقدي أكثر استعمالاً من طرف اقتصاديي صندوق النقد الدولي لكون الإحصائيات المتعلقة به تكون أسرع و متوفرة بأكثر دقة .

**المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار وسعر الصرف**

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه - بالنسبة لكل سلعة على حدة - يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض وإذا حدث إفراط في الطلب - فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضييق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذ يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار.

وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات - أو الجزء الأكبر منها - يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>2</sup> وهذه هي حالة التضخم.

وفي إطار الإشارة إلى علاقة التضخم بأسعار الصرف تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء

<sup>1</sup> - نبيل الروبي : مرجع سابق ، ص 235

<sup>2</sup> - يتم احتساب التضخم بواسطة مقارنة تطورات الأسعار بالنسبة لسنة معينة هي سنة الأساس التي تتميز بالاستقرار و يقاس التغيير نسبة لها بالنسبة للسنة المطلوبة، فالأرقام القياسية للأسعار هي أسعار نسبية ولمزيد من المعلومات انظر:

- نبيل الروبي : التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة، ص 22

كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة<sup>1</sup>، ومن أكثر هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

### المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والكساد

شهد الاقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد، تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الاقتصادي. ولما كانت البنوك أهم أدوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة كبيرة حيث كانت فكانت ذات اثار كبيرة على الاقتصاد العالمي، وقد قام كينز بدراسة حالة الكساد الناتجة عن الازمة وبين ان ذلك ناتج بسبب الانخفاض المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الاستثمارات ومن ثم الإنتاج وفي الطلب الفعال.

كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة، ويقل مستوى الدخل القومي، ويميل الناس إلى الأكتناز، ويتراكم المخزون لدى المستثمرين. وقد فسرت بعض تعريفات الاقتصاديين حالة الكساد على انها مظهر من مظاهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى

<sup>1</sup> - بخزار يعدل فريدة: تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000 ص 144.

**المبحث الثالث : الية معالجة الاوضاع التضخمية:**

يمكن في هذا المبحث التطرق الى الية معالجة الاوضاع والظروف التضخمية الناتجة في الاقتصادية وذلك اما عن طريق ادوات السياسة المالية او عن طريق ادوات السياسة النقدية، وهي كلها من الممكن ان تؤدي الى اعادة التوازن بين سوق السلع والخدمات من جهة وبين سوق النقود من جهة اخرى<sup>1</sup>.

**المطلب الأول : معالجة الظروف التضخمية عن طريق السياسة النقدية:**

من الممكن علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة. ويمكن إيجاز إجراءات كل من السياستين في النقاط التالية بعد أن نعرف السياسة النقدية والمالية، ويمكن في هذا الاطار ان نعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو التقليل من حجم تلك القوة الشرائية في المجتمع<sup>2</sup>، والسياسة النقدية المضادة للتضخم إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي. وفيما يلي توضيح موجز لأدوات السياسة النقدية وهي<sup>3</sup> :

**01- سعر معدل الفائدة:**

وهو السعر الذي تتعامل به البنوك مع الأفراد. أي انه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد، وهو ما يحصل عليه الفرد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية، وتلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي، كما أن البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغيير هذا السعر ففي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لحفز الأفراد والمؤسسات لإيداع أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص اكبر قدر من السيولة في السوق والاحتفاظ بها في البنك المركزي.

**02- سعر أو معدل الخصم:**

يمثل معدل الفائدة السعر الذي تتعامل البنوك التجارية مع الأفراد، أما معدل الخصم فهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية، ومن البديهي أن تكون معدلات الفائدة أعلى بقليل من معدلات الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي. ويتضح ذلك ببساطة لو

<sup>1</sup> - هيثم الزغبى حسن أبو زيت: الاقتصاد الكلى، دار الفكر للطباعة و النشر طبعة 2000، ص 190.

<sup>2</sup> - احمد أبو الفتوح: نظرية النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1998، ص380.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي: الإصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر 1993، ص33.

تذكرنا أن النقود التي يقرضها البنوك المركزية لأي بنك تجاري سيقوم الأخير بإقراضها للأفراد، فلزم أن يكون السعر الذي يقرضه البنك التجاري أعلى من السعر الذي يدفعه هو إلى البنك المركزي.

### 03- نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي النسبة التي لا بد من أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه، هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة، وتكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به أي بنك تجاري دون تمييز. ومن البديهي أن تغيير هذه النسبة يؤثر على ما تبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية وبالتالي سائر على مقدرة البنوك على الإقراض وتوفير السيولة النقدية للتداول في الاقتصاد الوطني.

### 04- عمليات السوق المفتوحة :

ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية فيما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر على حجم الاحتياطيات النقدية، لدى البنوك التجارية، فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية سيزيد من الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى تلك البنوك ويمدها بقدرة جديدة على الإقراض مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود، والعكس صحيح أيضا، فمثلا إذا باع البنك المركزي مثل هذه السندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى انكماش احتياطياتها النقدية وانخفاض قدرتها على منح القروض وانخفاض عرض النقود في النهاية.

وتساعد أدوات السياسة النقدية عموما البنك المركزي في التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات المختلفة عن طريق التأثير على الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى هذا البنوك وبالتالي فان التأثير النهائي سيكون على حجم كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني، لذا فان هذه الأدوات أو الوسائل تعرف بالأدوات الكمية للسياسة النقدية، وبالإضافة إلى ذلك توجد وسائل غير كمية تعرف بوسائل الرقابة النقدية النوعية التي لا تعمل عن طريق الاحتياطيات النقدية المصرفية، ولا ينصب أثرها على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد، وإنما على وجهة الائتمان ونوعه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة<sup>1</sup>،

<sup>1</sup> - تسعى الدول إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وسياستها المالية و النقدية بصفة خاصة و يدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة، ولمزيد من المعلومات انظر:

- أحمد فريد مصطفى وآخرون: السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000 ص 43

ومن المؤكد أن هذه الوسائل تكون مفيدة جدا في الأقطار النامية حيث تتضاءل فعالية الرقابة الكمية العامة ، لذلك يمكن استعمال وسائل الرقابة النوعية أولا للحد من القروض التي لا تخدم عملية التنمية كالقروض الاستهلاكية وثانيا لتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات التنموية المهمة كالقطاعات الزراعية والصناعية بمنحها قروضا ائتمانية يبدأ بعدها السداد. وإطالة فترة السداد مما يشجع على تدفق الائتمان نحو القطاعات المهمة أكثر من غيرها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: معالجة الظروف التضخمية عن طريق السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ويتم تدخل السياسة المالية كما يلي:

- تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.
- تباع وزارة المالية الدين العام إلى الجمهور وبالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق ليحد ذلك من النقد المعروض.
- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة.
- خفض الانفاق الحكومي: يعد الانفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الانفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق ويمكن إيجاز أهم وسائل وأدوات ووسائل السياسة المالية فيما يلي:

#### أ- الضرائب بكافة أنواعها:

وتتمثل في ضرائب الدخل وضرائب الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة التي يمكن أن تفرض على السلع المختلفة سواء ما كان منها ما هو منتج محليا أو مستورد، وتتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس استراتيجية الحكومة أو فلسفتها

<sup>1</sup> - يمارس البنك الرقابة على أعمال البنك بما يكفل سلامة أوضاعه المالية ولزبد من المعلومات انظر:

- مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2000 ص 174



الاقتصادية والاجتماعية. فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً مميّزاً في إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي كما أن هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على حجم وهيكل الواردات، بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعية الوطنية الناشئة.

### ب- الإنفاق الحكومي:

فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاط ف كل من القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب<sup>1</sup> أو بقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل لبعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

### ت- الدين العام ( الداخلي والخارجي):

تعتبر سياسة الدولة تجاه الدين العام من حيث حجمه، ومعدلات نموه، وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائضاً فإن حجم هذا الفائض ومعدلات نموه وكيفية استغلاله يمكن أن يؤثر أيضاً بصور مختلفة على الاقتصاد الوطني. وتوجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها الرقابة المباشرة أي تلك الإجراءات التي تتخذ لتحويل التضخم المفتوح إلى تضخم مراقب، فوضع حد أعلى لأسعار السلع وأن إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية هو إجراء مضاد للتضخم ويساعد على الإبقاء على الأسعار بعيداً عن الارتفاع بسرعة، أما الرقابة على الأجور فهي ضرورية للحد من ارتفاع الأسعار والأجور كما أن تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية، ومن بين الإجراءات التي تساعد على علاج ظاهرة التضخم رفع الإنتاج بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي، وعموماً يمكن اتباع سياسة مالية بقصد التغلب على مختلف حالات الأزمات<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: معدل التضخم

تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. فانخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل.

<sup>1</sup> - يرى البعض أن زيادة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإنتاجية في أولى مراحل إنتاجها يمكن أن يكون حافزاً لتحريك الاستثمارات ولمزيد من المعلومات انظر:

- محمد عبد المنعم غفر وآخرون: الاقتصاد المالي و الوضعي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 335.

<sup>2</sup> - عاد حمود القيسي: المالية العامة و التشريع الضريبي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 3، 2000، ص 86.

فالفروقات التي ترد بين تقديرات التكاليف وبين التكاليف الفعلية للمشاريع تكون ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال وزيادة الطلب تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثرت القرارات المالية للمؤسسات ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم.

**خاتمة الفصل:**

يمكن القول في الأخير أن التضخم كظاهرة في الاقتصاد، تعتبر من أكثر الظواهر التي تحظى باهتمام مشترك من طرف الحكومات والبنوك المركزية، وذلك نظرا لكون آثار تلك الظاهرة تتعدى إلى التأثير المباشر وغير المباشر على كل المؤشرات الاقتصادية، ففي ظل وجود التضخم بمعدلات عليا في الاقتصاد، ستكون كل المؤشرات الأخرى غير حقيقية. كما ان التضخم كظاهرة قد تطرقت إليه العديد من المدارس الاقتصادية فمن المفكرين من اعتبره ظاهرة نقدية بحتة لها ارتباط مطرد مع الزيادة في كمية النقود، وهناك من اعتبره ظاهرة ترتبط ببعض العوامل الاقتصادية الأخرى الداخلية والخارجية.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في مواجهة الظروف التضخمية

تعتبر السياسة النقدية من اهم الطرق المعتمدة لتطبيق التضخم في الاقتصاد، وعبر التاريخ الاقتصادية نجد ان كل المدارس قد تطرقت الى اهمية ودور السياسة النقدية في مكافحة التضخم وضبط الاوضاع الاقتصادية وتحقيق التوازن العام، وفي المقابل وحتى النظريات التي اولت اهمية كبرى للسياسة المالية قد اعترفت وان بدور محدود للسياسة النقدية ايضا في تحقيق التوازن الاقتصادي، وقد تطرق المفكرين الكلاسيك الى اهمية ودور ادوات السياسة النقدية ايضا في تحقيق مكافحة التضخم الذي يؤدي بصفة مباشرة واحيانا غير مباشرة الى التأثير على ايرادات الاعوان الاقتصاديين. بحيث ان ارتفاع المستوى العام للأسعار سوف يؤثر على الانتاج وعلى تكاليف الانتاج كما يؤثر ايضا على خيارات المستهلكين وقدراتهم الشرائية.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة. ويقصد كذلك بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة".<sup>1</sup>

أيضا فإن:

▪ السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار و ذلك في أطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي. وعرفت على أنها: " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية".<sup>2</sup>

كما تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية<sup>3</sup>. وفي تعريف آخر تعتبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية<sup>4</sup>.

كما يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد . ويتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في

<sup>1</sup> - أحمد زهير شامية: النقود و المصارف، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1993، ص 326.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الحوري: الاقتصاد النقدي، دار الفكر - الجزائر، طبعة 1993، ص 173.

<sup>3</sup> د. أحمد محمد مندور: مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

الرصيد النقدي، إذا السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيقي مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

#### الفرع الأول: القنوات التقليدية

تعتبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتتحصّر هذه القنوات في أربعة كالاتي:

#### أولاً: قناة سعر الفائدة:

وهي قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

#### ثانياً: قناة سعر الصرف:

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

#### ثالثاً: قناة أسعار السندات المالية:

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنظار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد. حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 112

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية

**عبر القناة الأولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فيخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

**عبر القناة الثانية:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

### الفرع الثاني: القنوات الحديثة للسياسة النقدية

تتجه الأبحاث المعاصرة بشأن انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي إلى إبراز دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالطلب الكلي المصرفي .

ولقد ظهر دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية أول مرة على يد الاقتصاديان Blinder et Bernanke ومفاد هذه الفرضية أن البنوك يمكنها تعويض النقص في ودائعها عن طريق تحويل الأصول المالية التي تمتلكها في محفظتها المالية إلى سيولة نقدية ببيعها في الأسواق المالية ، كما أن المؤسسات يمكنها تعويض النقص في مواردها المالية بإصدار أصول ل مالية جديدة دون أن تتحمل تكاليف إضافية ومع الأخذ في الاعتبار مشاكل عدم تناظر المعلومات، وتلعب قناة الائتمان دورها عن طريق قناتين للقرض.

**أولاً: قناة القرض البنكي ( القناة الضيقة للقرض:**

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي. ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات و الودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي ( المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار و الناتج الإجمالي. وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية .وتجدر الإشارة أن الآثار السابقة للسياسة النقدية تمس خصوصاً المشروعات الصغيرة و الوحدات الاقتصادية التي لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي .



ثانيا: قناة الميزانية ( القناة الموسعة للقرض):

هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية و الهيكل المالي للمقرضين، من جهة، و المقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي و التمويل الداخلي. فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة و الأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والذي يمكنه من تعظيم أرباحه. فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية.

وعليه فكلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي و العكس صحيح. نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي. فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية ، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية و الحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجابا على قدرتها على الاقتراض ، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري ( المالي و الحقيقي) وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية:

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن معدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية ' بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية. وتشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل، مباشرة أو انتقائية وتستهدف أنواعا محددة من ائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لإغراض محددة من الاتفاق، وغير مباشرة وتستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصصه بين مختلف الاستعمالات.

<sup>1</sup> - بقبق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعاتها الداخلية- دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر

## المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية :

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما. وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، من أهمها<sup>1</sup>:

## الفرع الأول: تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطوير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام ، كان لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة . وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات ، تتباين من دولة لأخرى. واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة. وتنص المادة 71 من قانون النقد والقرض الجزائري على « يمكن البنك المركزي أن يخصم ثانية أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل.

يمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات فيجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة. ويجوز إبدال أحد التوقيعين بكفالة الدولة.

يجب أن تهدف القروض المتوسطة الأجل إلى إحدى الغايات التالية:

- تطوير وسائل الإنتاج
- تمويل الصادرات
- إنجاز السكن

ويجب أن تتوفر القروض الشروط التي يفرضها المجلس لتقبل لدى البنك المركزي<sup>2</sup>.

لابد من الملاحظة أن استعمال هذه الأداة يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء. من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 80

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80

السندات. بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض الموجهة لشراء السندات. وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية للمقرضين. كما يمنح هذا الأسلوب لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، بحيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى ينسق والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.

#### الفرع الثاني: النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

#### الفرع الثالث: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة. وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

#### الفرع الرابع: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر. حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 82

## الفرع الخامس: التأثير والإقناع الأدبي:

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان. ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، استراليا، نيوزيلندا وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن اعتماد الأسلوب المباشرة لإدارة السياسة النقدية والرقابة على الائتمان ما فتئ التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى خاصة في العشرينتين الأخيرتين في القرن العشرين لصالح الأساليب غير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لعدة أسباب منها:

- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها. وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.
- تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، وكون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.
- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.
- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها. حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.
- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 83

**المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:**

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها. ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع والنقود الورقية والنقود المصرفية من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة. فالمصرف المركزي يجب أن يقوم بدور أكثر فاعلية للتحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على المصارف. يستعمل البنك المركزي بصفته السلطة النقدية المركزية في معظم الدول والمسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية، مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة، بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد.<sup>1</sup>

تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بادراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية. يسمح اللجوء إلى هذه الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض ومن أهم الأدوات غير المباشرة نذكر :

**الفرع الأول: معدل الاحتياطي القانوني:**

يقتضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي. ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. فالولايات المتحدة أول دولة تطبق أداة الاحتياطي الإجمالي سنة 1933، لينتشر في باقي دول العالم. وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقروض الصادر في 14 أبريل 1990 الذي نص على « يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، احتياطيا بحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية. يدعى هذا الاحتياط الاحتياطي الإلزامي.

<sup>1</sup> - بلعروز بن علي ، مرجع سابق ص 124

- لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي (28%) من المبلغ المعتمد كأساس لاحتسابه. كما يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة.
- كل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة تساوي 01% من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة<sup>1</sup>
- فرض البنك المركزي احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 2% من مجموع الودائع بموجب التعليمات 94-73 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري الصادرة في 28 نوفمبر 1994.
- الاحتياطات الإجبارية تمثل أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة أخرى تشكل أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان.
- ففي حالة الكساد ومع رغبة البنك في توفير حجم أكبر من الائتمان لتشجيع الاستثمار يقوم بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي، مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض. وفي حالة التضخم يزيد من معدل الاحتياطي.
- يلجا أحيانا إلى التمييز بين معدلات الاحتياط تبعاً لأنواع الودائع. فتقرض معدلات احتياطي مرتفعة على الودائع تحت الطلب بينما تخفض معدلات احتياطي الودائع لأجل، لتميزها بالاستقرار مقارنة مع الأولى. كما تقوم بعض الدول بفرض معدلات احتياطي متدرجة ومتزايدة تبعاً لحجم الودائع.

#### الفرع الثاني: معدل إعادة الخصم:

وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، ويسمى أيضا سعر البنك. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. لهذا تلجا البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان. يؤدي تغيير معدلات إعادة الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة.<sup>1</sup> ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 84

ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية. ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية ودفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في السوق بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية.<sup>2</sup>

يعتمد معدل إعادة الخصم في تحقيق أهدافه على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق، باعتبار أن معدلات الفائدة هي العامل المؤثر المباشر في حجم الائتمان. حيث تؤثر الظروف الاقتصادية في فعالية الأداة. ففي فترات الكساد تلجأ البنوك المركزية إلى خفض معدل إعادة الخصم ليؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية.

### الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة:

تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية أو النقدية بائعاً أو مشترياً الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية و أذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها. وتسمح هذه العملية للسلطات النقدية بتوجيه تطور أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يبدو لهم أكثر ملاءمة، ويؤدي استخدام الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ف شراء السندات العمومية و أذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول .

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة الشراء ، وتتنخفض في حالة البيع باعتبار أن عمليات البيع والشراء تتم للبنوك التجارية، أو للجمهور وبالتالي يقوم البنك المركزي بإصدار شيكات لصالحهم بقيمة الأوراق المالية يتم وضعها في حساباتهم لدى البنوك التجارية في حالة الشراء. أما في حالة البيع فيقوم الجمهور بإصدار الشيكات مسحوبة من حساباتهم في البنوك التجارية لصالح البنك المركزي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص 89

<sup>2</sup> - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 124

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 90

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبديل للنقود. فينتقل حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان. أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 126



## المبحث الثالث: الأهداف السياسية النقدية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهداف السياسة النقدية والتي تعتبر أهدافا متعددة، خاصة في الدول النامية أما في الدول المتقدمة فإن أهداف البنك المركزي تكون محدودة وقابلة للتطبيق خلال السنة الواحدة.

## المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية. وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفكة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي مجتمعات الاحتياطات وتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة وغيرها. أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة ، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

أ- مجتمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود السائلة ونقود الودائع. أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلجارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.<sup>1</sup>

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلجارية على الودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 4 شارع هشام الأشقر القاهرة، الطبعة الأولى 2005، ص 124

ب- ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية. ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك. والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض. وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.

### المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغييرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد.<sup>1</sup> فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية. ويمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقنيات المجمعات النقدية على سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة، وتعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد:<sup>2</sup>

- إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.
- الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة.

<sup>1</sup> - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة،

2016، ص 54

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 125

- عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط ان يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين

#### الفرع الأول: معدل الفائدة كهدف وسيط

تعتمد السلطة النقدية على تحقيق معدل فائدة حقيقي، هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا انه يطرح العديد من المشاكل، منها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة الأجل. وكذلك التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الحقيقة جهود السياسة النقدية ، وإنما تخضع لميكانيزمات السوق النقدية من خلال عرض النقود والطلب عليها. حيث إذا أرادت السلطات تشجيع الاستثمار ورفع وتيرة النمو، عملت على تخفيض سعر الفائدة ورفعته في حالة الادخار. إلا أن هناك من يرفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا لأنه يعبر عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.

#### الفرع الثاني: معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى

معدل صرف النقد مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية. ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، ويكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج، والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف. ولذلك فان الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة. لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، أن لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة، مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حاجي سمية ، مرجع سابق ، ص55-60

## الفرع الثالث: المجمعات النقدية

المجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكميات النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان . فمكونات المجمعات النقدية تتغير من بلد لآخر على حسب المميزات الخاصة بنظامه المالي فهي ترتبط بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات  $M1$  ،  $M2$  ،  $M3$  .

إن ضبط أو تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي، يمثل الهدف الأساسي للسلطة النقدية بالنسبة للنقديين ، فهم مقتنعون بأنه يجب أن تكون كمية النقود المعيار المفضل للتوازن الاقتصادي . ولهم مبرراتهم في ذلك، وهي :

- إن المجمعات النقدية هي محور اهتمام البنوك المركزية، وهذه الأخيرة تقوم فعليا بتصور تلك المجمعات وتحديدتها واحتسابها ونشرها، كما يمكن ضبط تغيراتها.
- سهولة استيعاب هذه المجمعات من طرف الجمهور، كونها تمثل النقود المتداولة والتي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن لم يعد تحديد المجمع النقدي سهلا، نظرا لتعزيز سرعة تداول النقد. ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة يبقى الإشكال في: ما هو المجمع النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة ووضوح، وهل يتم اللجوء إلى المجمع النقدي الضيق  $M1$  و  $M2$  أو إلى المجمع النقدي الموسع  $M3$  عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

## المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

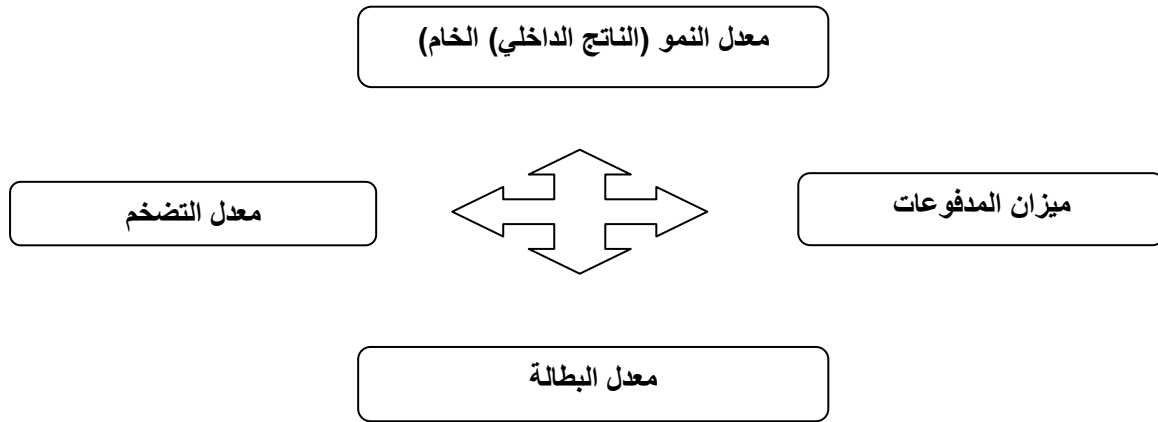
- يمكن اعتبار سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة الأهداف التي قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960 وأصبحت تعرف بالمرجع السحري لكالدور الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي<sup>1</sup>:
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم

<sup>1</sup> محمد راتول وآخرون ، مقالة علمية بعنوان ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المرجع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة

- العمالة الكاملة، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة
  - تحقيق معدل نمو عالي، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB
  - توازن ميزان المدفوعات، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام
- قبل سنة 1929 (أزمة الكساد) كان هدف السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم. لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية ، حيث ظهر هدف آخر وهو تحقيق العمالة الكاملة. ومع منتصف القرن الماضي ، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>
- هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري، والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي نيكولا كالدور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: 01

المربع السحري لكالدور



المصدر : محمد راتول وآخرون ، مقالة علمية بعنوان ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة

2010-2000، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص 91

<sup>1</sup> حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة،

## الفرع الأول: استقرار المستوى العام للأسعار

تعد المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. نظرا لكون أية تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار تؤثر سلبا على قيمة النقود ، وبالتالي آثارها تكون كبيرة على مستوى الدخل والثروة، وتخصص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي الأداء الاقتصادي.

استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل الناتج، يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار . أما عدم التوازن بينهما يؤدي إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة التضخم.

إن حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء. ولقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار لتحقيق العدالة الاجتماعية.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني: تحقيق العمالة الكاملة

تهدف معظم دول العالم إلى تحقيق التشغيل الكامل، حيث يعد ضمان التوظيف الكامل، أو مستوى من التشغيل، من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلي مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية. وعلى هذا فان السلطات النقدية يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج الدخل، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.<sup>2</sup>

من وجهة نظر النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية التوسعية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل. كما أنها ستكون سببا في انتشار التضخم.

<sup>1</sup> حاجي سمية، مرجع سابق ، ص 49

<sup>2</sup> - حاجي سمية: مرجع سابق ، ص 49

فالساسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة، عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي فتتخفص أسعار الفائدة، فيزيد الاستثمار وتتخفص البطالة.

### الفرع الثالث: تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني

النظرية الكلاسيكية كانت تنظر إلى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يتضمن تحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم جاء دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي أصبح هدف أساسي لها، وتحقيق العمالة الكاملة بصفة مستمرة يتطلب نمو مستمر في الاقتصاد الوطني، حيث يكون كافيا لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة سابقا. ولكن فريدمان يقول انه لا يمكن تحقيق معدل عالي من النمو كههدف محدد.

والنمو الاقتصادي يتطلب تزايدا مستمرا في كمية النقود المتداولة مع تزايد الإنتاج والدخل، ما يعني أن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات قد يؤدي لنتائج سلبية في النمو الاقتصادي. ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع : تحقيق توازن ميزان المدفوعات

هناك من يرى من الاقتصاديين انه يجب على السلطات النقدية إتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات. وهذا كلما كانت الدولة تملك احتياطات نقدية صغيرة وليس لها القدرة للحصول على قروض خارجية، هنا نظام تعويم سعر الصرف أكثر ملائمة. أما إذا كانت تمتلك احتياطات نقدية كبيرة، فانه تتخفص حاجاتها لاتخاذ إجراءات تصحيحية ونظام تثبيت سعر الصرف أكثر ملائمة.

وهكذا فان دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية، وهي رفع سعر الخصم ما يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وينخفص الطلب على الائتمان. ما يجعل الأسعار تتخفص لان الطلب على السلع المعروضة قد قل، هذا يؤدي لتشجيع الصادرات (تصريف المنتجات دوليا). كما يقل الطلب على السلع الأجنبية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة.

<sup>1</sup> - حاجي سمية: مرجع سابق ص 52

إن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان، سوف يشجع الاستثمار ويزيد من فرص التشغيل، وبالتالي يزيد حجم الإنتاج من السلع والخدمات التي سوف يعد جزء منها التصدير، كما قد تمنح المصارف للشركات التي تهتم بالتصدير، قروضا خاصة لغرض تمويل الصادرات، ما يساعد المصدرين على تحسين ورفع درجة كفاءة السلع المصدرة وزيادة قدرتها على المنافسة الدولية. الأمر الذي يزيد من حجم الصادرات الوطنية ويزيد من حجم العملات الأجنبية التي بدورها تستخدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا كله يصب في وضعية ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> حاجي سمية، مرجع سابق، ص 53



**خاتمة الفصل:**

يمكن القول في الاخير ان السياسة النقدية تلعب دورا هاما في القضاء على التضخم، سواء من حيث تطبيق ادواتها المباشر واو غير المباشرة، حيث ان البنك المركزي من خلال معدل الفائدة وسياسة السوق المفتوحة ومعدل اعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري، يؤدي دور هاما في التأثير على حجم الكتلة النقدية سواء في الظروف التضخمية او الانكماشية، ففي ظل ارتفاع الاسعار نجد ان السبب في ذلك يعود الى انتشار الكتلة النقدية على مستوى السوق النقدية حيث يتدخل المركزي بالادوات الاساسية السابقة للتأثير على حجم المعروض النقدي فيؤدي ذلك الى نقص هذا المعروض وبالتالي تقل السيولة وتنخفض الاسعار. كما يمكن للبنك المركزي في اطار القضاء على التضخم أن يعمل على تحفيز الانتاج مما يؤدي الى وفرة المعروض فتتخفض الاسعار وان كان الاتجاه الاول هو الانسب والذي يوافق اهداف المركزي في اطار تطبيقه للسياسة النقدية.

# الفصل الثالث

**الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم حالة الجزائر 2000-2105**

يعتبر استهداف معدلات التضخم للقضاء عليها من ضمن الاولويات الاساسية للانشطة البنوك المركزية في اطار تحقيق الانضباط في السياسة النقدية، وتسعى الحكومات غالبا الى الاعتماد على البنوك المركزية في ذلك على الرغم من ان السياسة المالية تمثل احدى العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار النقدي الى جانب السياسة النقدية، وفي اطار استهداف الظروف التضخمية للبلد يمكن ان يستفيد البنك المركزي من تقديرات الاسعار خلال السداسيات او الثلاثيات السنوية وبناء عليها يقوم بتقدير عملية وإجراءات وطرق استهداف التضخم داخل الاقتصاد.

**المبحث الأول : الأوضاع التضخمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015**

سوف نحاول في هذا المبحث التطرق الى مجمل الاوضاع التضخمية في الاقتصاد الوطني الجزائري وتفسيرها على نحو يسمح بتحليل وتفسير تطور معدلات التضخم في الجزائر وذلك خلال الفترة محل الدراسة.

**المطلب الأول : تطور مؤشر التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2015**

يعتبر هدف استقرار الأسعار احد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، والتحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية اكبر لهذه السياسة، وطبقا لما ينص عليه قانوني (90-10) و (03-11) . إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك<sup>1</sup> . ويمكن ان نعبر عن تغير مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2016 في الجدول التالي:

**الجدول رقم: 03-01****تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2016**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة%	0.34	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
النسبة%	3.9	4.5	8.89	3.3	3.5	4.8	5.7			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المراجع المقدمة وتقارير محافظ البنك المركزي

وقد تميزت هذه الفترة بعودة الاوضاع المالية الجيدة ، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة تم ضخ جزء لا

<sup>1</sup> - إيكن لونيس : السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، رسالة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011 ، ص 183

يستهان به منها في قنوات الإنتاج والاستثمار بداية من المخطط التنموي الأول، حيث عاد معدل التضخم ليرتفع قليلا بعد ذلك 3.5% بسبب زيادة الإنفاق العمومي، حيث أصبحت ميزانية الدولة تسهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بداية من السنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي 1998 و1999.

كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414.1 مليار دينار نهاية سنة 2001، وهذا يمثل سند مهم لمباشرة برنامج الانتعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد. وفي عام 2002 انخفض معدل التضخم إلى 2.2% بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغير في عرض M2 وسعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية الملائمة، أي هناك تباطؤ وتراجع بحوالي ثلاث نقاط رغم ارتفاع الطلب الداخلي وهذا ما يكمن إدراجه في آثار إصلاح التعريفات الجمركية، حيث تم الانتقال سنة 2002 من نظام ذو أربعة معدلات لحقوق الجمارك 40%، 25%، 15%، 5% إلى نظام ذو ثلاث معدلات 30%، 15%، 5%، إضافة إلى تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتبرة في الواردات (+ 20.2% عام 2002) مقارنة مع عام 2001 وهو ما اثر على أسعار الاستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك.

وفي الصدد ذاته، عرفت مكافحة التضخم في الجزائر نجاحا بارزا من خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة من حوالي 30% سنة 1994 إلى 3.5% خلال 1995-2003 وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار، ومواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية، وهي عوامل دافعة نحو ارتفاع التضخم، وهنا يمكن القول أن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط 28% من القوة العاملة النشطة (منطق منحني فيليبس) ما بين 1989 و2003. كما شهدت هذه السنة فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي).

ورغم أن عام 2004 يمثل نهاية المخطط الرباعي إلا أن حصيلته كان منها ارتفاع معدل التضخم إلى 4.6%، لذلك فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي. ثم عرف بين 2005-2006 تقلصا نسبيا بالسنوات 2001-2004 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ليستقر في حدود 1.8% ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع دول الجوار، وهذا في حد ذاته يعتبر عامل ايجابي توجت به جهود الحكومة. وعرفت سنة 2005 فقرة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير ب 150 مليار دولار لدعم النمو، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية، ظهرت في شكل

نزعة تضخمية محسوسة ب 3.9% عام 2007 و 4.4% عام 2008 رغم أن بداية سنة 2008 وصل فيها سعر البرميل إلى سقف 150 دولار ثم انهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة . كما عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة تقترب من 6% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، فمثلا استوردت الجزائر 6.35 مليون طن من القمح بين جانفي وأكتوبر 2011 وهي واردات قياسية ارتفعت بنسبة 40% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه الظروف مع نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 كان أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي 2009 والذي يقضي باحتواء ضغوط التضخم في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008

حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، أن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدر عند 6 . وعاودت وتيرة التضخم في الارتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 04 لسببين هما النمو السريع في الكتلة النقدية إضافة إلى المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة<sup>1</sup> وقد بلغ متوسط التضخم السنوي المقاس بالمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك لمدينة الجزائر سنة 2014 نسبة 2,9% أقل من 3,3% في 2013، وهو ما يؤكد تراجع التضخم بعد ذروة 2012 8.9% مقابل 4.5% سنة 2011، مرتكزا على فترة طويلة من الأداء الجيد للتضخم ؛ كمتوسط للفترة 1998-2013 باستثناء سنة 2012 . ساهم الأداء المحقق في 2014 في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي تعارض إلى حد ما مع التوسع المعتبر للعجز الميزاني، عقب التعزيز الميزاني المباشر فيه خلال سنة 2013، بعد أربع سنوات من عجز عمليات الخزينة العمومية.

وبعد تراجع المعتبر في سنتي 2013 و 2014، عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015، ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4,8%. بلغ التضخم في سبتمبر 2016 معدل 5,7%. سمحت إدارة السياسة

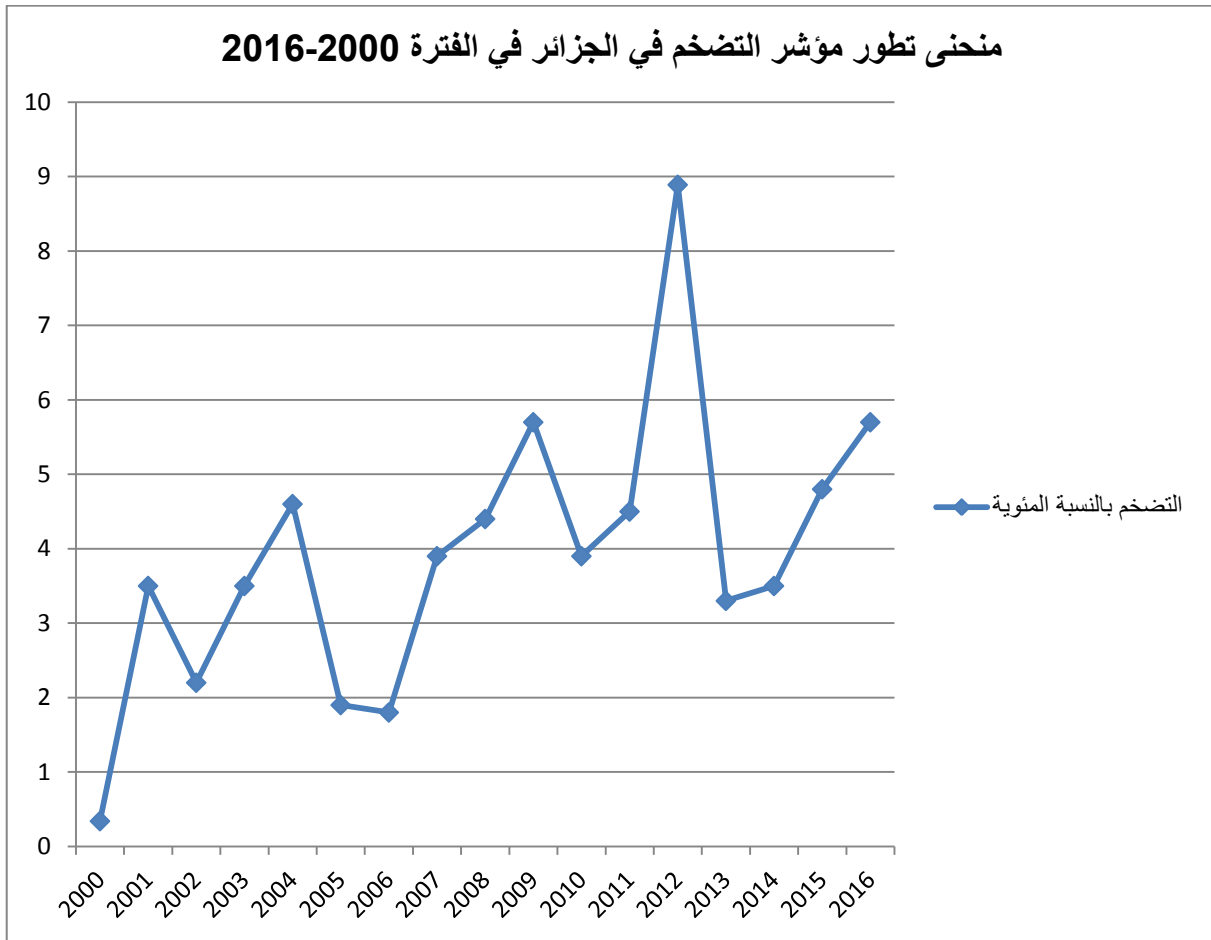
<sup>1</sup> د. طارق قندوز وآخرون ، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد، التضخم والبطالة ، مقالة علمية ، المجلة الجزائرية

للاقتصاد والمالية ، العدد 04- سبتمبر 2015 ، ص 15-17

النقدية، خصوصاً من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعاً. في حين، لا يزال عمل السياسة النقدية يُواجه، إلى حدّ كبير، عراقيل من جراء الاختلالات ووضعيّات الهيمنة في بعض الأسواق بالفعل، علماً أنّ الكتلة النقدية لم تتوسّع إلاّ بقليل في سنة 2015 وخلال التسعة أشهر الأولى من 2016، فإنّه لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجماً عن تضخم الأسعار عند الاستيراد، خصوصاً بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية.<sup>1</sup>

### الشكل رقم 01-03

منحنى تطور مؤشر التضخم في الجزائر في فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين استناد إلى البيانات المقدمة في تقارير محافظ بنك الجزائر

<sup>1</sup> - تقارير تدخل محافظ البنك المركزي الجزائري أمام المجلس الشعبي الوطني من الفترة 2010-2016

**المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر وآليات معالجة التضخم**

من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية في معالجة الاختلالات النقدية، استحدثت السلطات النقدية أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني، وخاصة في ضوء ظروف السوق النقدية. غير أن معظم الأدوات المستعملة من قبل السياسة النقدية في الجزائر تتمثل في الأدوات المباشرة، مثل تسقيف معدلات الفائدة. وبعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أصبح بنك الجزائر يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية.

**الفرع الأول: تأطير القروض البنكية :**

تعد هذه الوسيلة أداة من أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي، ومن أجل ذلك عرف منح الائتمان تأطيراً صارماً للتحكم في نمو المجمعات النقدية، واختلف هذا التأطير تبعاً للجهة التي تمنح لها هذه القروض. وتوجد ثلاث آليات لتطبيق هذه الأداة هي؛ تأطير القروض المقدمة للدولة و تأطير القروض المقدمة للاقتصاد، بالإضافة إلى تأطير تلك القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة، هذا الإجراء الأخير الذي يعد من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة.

**الفرع الثاني: الاحتياطي الإجمالي ومعدل الخصم :**

خلال السنوات الأولى من عشرينات القرن الماضي وتحديدًا إلى غاية 1994 كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، غير أن هاتين الأداتين كانتا موجّهتين أكثر نحو تلبية احتياجات البنوك وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد، وفي أكتوبر من نفس السنة ومن أجل معالجة أوجه الضعف هذه، فإن بنك الجزائر فرض احتياطيًا إلزاميًا على البنوك التجارية بنسبة 03 % من مجموع الودائع المصرفية ( مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية ) وتعويضها بنسبة 11.5 %، وهو مستوى عال إذا ما قورن بالدول المجاورة التي لا تخضع لأي تعويض على الإطلاق .

أما بالنسبة لمعادلات الخصم فقد ظل هذا المعدل ثابتًا منذ ( 1961 ) إلى ( 1986 ) بمعدل 2.75 % وابتداءً من هذا التاريخ عرف عدة تغيرات متتالية، حيث كان أصغر من معدل الفائدة الدائن و



بالتالي لم يكن محفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص، وبعد صدور قانون النقد والقرض أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات إدارة السياسة النقدية في الجزائر، ولقد تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق بنك الجزائر لأهدافه خاصة التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد، وقام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من 10.5 % عام 1990، ثم إلى 11.5 % في 1991، لينخفض بعدها إلى 8.5 % سنة 1999، و يمكن توضيح معدلات الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم للسنوات (2000-2009) من خلال الجدول الموالي:

## الجدول رقم 02- 03

معدلات الاحتياطي القانوني ومعدلات إعادة الخصم للسنوات (2000-2016)

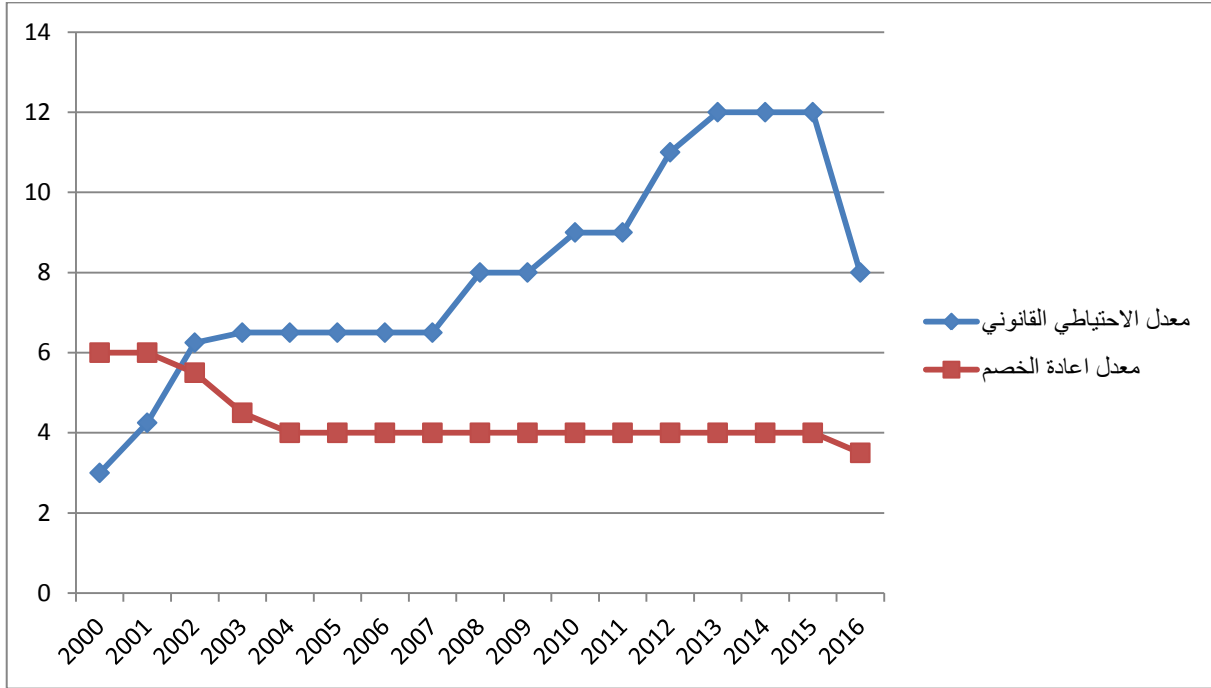
السنوات	الاحتياطي القانوني %	معدل إعادة الخصم %
2000	3.00	6.00
2001	4.25	6.00
2002	6.25	5.50
2003	6.50	4.50
2004	6.50	4.00
2005	6.50	4.00
2006	6.50	4.00
2007	6.50	4.00
2008	8.00	4.00
2009	8.00	4.00
2010	9.00	4.00
2011	9.00	4.00
2012	11.00	4.00
2013	12.00	4.00
2014	12.00	4.00
2015	12.00	4.00
2016	8.00	3.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير بنك الجزائر خلال نفس الفترة المحددة

ويمكن توضيح اهم الاحصاءات والبيانات الواردة في الجدول في الشكل البياني والذي يمثل تطور معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2016

الشكل رقم 02-03

رسم بياني لتطور معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول اعلاه

ويمكن من خلال الشكل أن نلاحظ أن معدل الاحتياطي قد ارتفع من 03% سنة 2000 إلى 4.25% سنة 2001 ليرتفع مرة أخرى سنة 2004 في حدود 6.5% وبقي ثابتا إلى غاية 2009، وهذا الارتفاع راجع أساسا إلى الزيادة المفرطة للسيولة المصرفية، غير انه تم إلغاء هذه الأداة من خلال المادة 93 من قانون 03-11، غير انه تم إعادة إدراجها من قبل مجلس النقد والقرض في سنة 2004 وظل ثابتا إلى غاية 2009. ومنذ 2001 أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية امراً صعبا لوضعي السياسة النقدية فقد استحدث بنك الجزائر سنة 2002 أداة غير مباشرة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في أداة استرجاع السيولة، وتتميز هذه الأداة بالمرونة أكثر مقارنة بالاحتياطي الإجمالي.

**الفرع الثالث: أداة استرجاع السيولة ل 7 أيام و 3 أشهر و 6 أشهر:**

لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الداخلي للعملة كان لزاما على بنك الجزائر اللجوء إلى استخدام أداة استرجاع السيولة، وذلك من أجل تحييد آثار تنقيد صافي الأصول الأجنبية على الأساس النقدي عن طريق تعقيم فوائض السيولة المتواجدة وبشكل واسع على مستوى السوق النقدي . قام بنك الجزائر في 11 أبريل 2002 باستحداث وسيلة استرجاع السيولة لسبعة أيام، ومع استمرار فوائض السيولة الهيكلية الناتجة خصوصا عن استمرار تنقيد صافي الأصول الأجنبية لجأ في شهر أوت 2005 إلى وسيلة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر، نظرا إلى الارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل خلال سنة 2012 (8.98%) قام بنك الجزائر بإدخال أداة جديدة للسياسة النقدية تتمثل في استرجاع لمدة ستة 06 أشهر ابتداء من منتصف جانفي 2013 بمعدل تسعيرة قدره 1.5%<sup>1</sup>.

وتهدف أداة استرجاع السيولة ( سواء لسبعة أيام أو لثلاثة أشهر أو ستة أشهر ) إلى الإدارة والتحكم بشكل أكثر مرونة في حجم السيولة على مستوى السوق النقدي، إذ تعتبر أداة غير مباشرة تطبق على مستوى السوق عن طريق تدخل بنك الجزائر خلال فترات معينة بعد تحديد حجم السيولة الذي يرغب في استرجاعه، أي أنها عن طريق نداءات العروض بمعدلات تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض من طرف البنوك التجارية فائدة معدلة حسب الحاجة، وتتجلى مرونة هذه الأداة من خلال حرية مشاركة البنوك التجارية في العملية على مستوى السوق النقدية بما يكفل لها إدارة سيولتها حسب رغبتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى حرية بنك الجزائر في تحديد المبلغ الذي يرغب في استرجاعه قبل القيام بالعملية

**الفرع الرابع: الأدوات التسهيلية الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:**

استحدث بنك الجزائر هذه الأداة في 14 جوان 2005 وأعطى للبنوك التجارية حرية توظيف فوائضهم المالية في هذه الأداة، وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عليه مسبقا من قبله، ويشهد هذا الأخير تعديلات طبقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدي وكذلك حسب التطور في هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر . إذن فالتسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة لفائدة (التسهيلة الدائمة) تأخذ شكل قرض يمنح لبنك الجزائر من قبل البنوك التجارية طوعا على أن يتم تعويضهم بسعر فائدة معلن عليه مسبقا، وللإشارة فإن هذه الأداة تساعد على

<sup>1</sup> - سليم ياسين، طرطار ياسين: فعالية السياسة النقدية لتحقيق النمو في الاقتصاد الريعي- دراسة حالة الجزائر 200-2014،

مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016، ص 38

امتصاص حجم معتبر من فوائض السيولة الهيكلية المتواجدة لدى البنوك. ويستعمل بنك الجزائر هذه الأداة للقيام بمهمة التعديل الدقيق للسيولة ذلك لأنه يتم بواسطة هذه الأداة امتصاص السيولة التي لم تعرض في عملية نداءات العروض (استرجاع السيولة بمناقصة لفترةتي نضج 7 أيام و3 أشهر) لذا فهي تعمل على تعقيم الجزء الفائض المتبقي لدى البنوك التجارية خاصة منها الموضوعة في شكل احتياطات حرة .

وقد قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير، وذلك سعياً للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر ومراقبته قد أدى بينك الجزائر منذ 2009، إلى تطوير أداة ملائمة تستجيب إلى انشغال وضع نظرة استشرافية إن هذا النموذج (نموذج أحادي المتغير لسلاسل زمنية)، والذي يأخذ بعين الاعتبار الذاكرة الموفرة من قبل السلسلة الشهرية التاريخية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك، كان يهدف في البداية التنبؤ بمعدل التضخم على المدى القصير، أي التنبؤ الشهري لتطورات على آفاق سنة واحدة. موازاة مع ذلك، عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم<sup>1</sup> مما سمح بوضع نموذج تنبؤ للتضخم على 24 شهر ابتداء من سنة 2012.

وبهدف إرساء نجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وتحسين آليات انتقالها في هذا الظرف الجديد المتميز بالحاجة إلى السيولة والذي يبدو انه هيكلياً، قام بنك الجزائر بتحديد كفاءات تطبيق أداة عمليات السوق المفتوحة وأداة تسهيلة القرض الهامشي، وذلك من خلال إصدار تعليمتين بتاريخ 01 سبتمبر 2016. تسمح الأداة الأولى لبنك الجزائر بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية و مستوى السيولة المصرفية، وفق احتياجات التمويل السليم للاقتصاد وهدف التضخم. أما الأداة الثانية فتسمح من جهتها، للمصارف باللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخرينة. ولغرض احتواء تكلفة التمويل المصرفي للاقتصاد حد أيضاً، بنك الجزائر، من خلال تعليمة أصدرها بنفس التاريخ أعلاه، المعدل الأقصى أو المعدل المفرط، الذي لا يمكن للمصارف والمؤسسات المالية أن تتجاوزه عند تقديم القروض<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني لسنة 2013

<sup>2</sup> - تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني لسنة 2016

**المبحث الثاني: سياسة البنك المركزي في مواجهة التضخم**

يسعى البنك المركزي ومن خلال العديد من الأدوات النقدية الكمية وغير الكمية الى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم، ويعتبر هذا الهدف من بين جملة الاهداف الرئيسية خاصة وان التذبذب في الاسعار وان الى ناحية الانخفاض لابد وان يؤثر سلبا على احدى مجموعات الاعوان الاقتصاديين لذا فان الاستقرار في المستوى العام للأسعار يمثل احدى الاهداف الاساسية في اطار تسيير وإدارة المسائل النقدية وهو ما سوف نحاول ومن خلال هذا المبحث الوصول اليه.

**المطلب الأول : دور السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار**

السياسة النقدية المنتهجة من طرف السلطات النقدية في أي بلد تهدف إلى تغيير كمية النقود، والسيولة النقدية، لتحقيق جملة من أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>1</sup> وتلجأ عدد من الدول الصناعية عند معالجة مشكلة تنامي معدلات التضخم، إلى استخدام سياسة تقوم السلطات بتحديد مستوى استهداف معدل محدد للتضخم، ثم يقوم البنك المركزي باستخدام السياسات النقدية المتاحة لتحقيق هذا المعدل خلال مدة زمنية محددة، تكون عادة سنتين. ويستطيع البنك المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف عن طريق استخدام آلية تحديد مدى معين لسعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير، عوضاً عن استخدام سياسة تحديد الكمية المعروضة من النقود. هذا يعني أن البنك المركزي يستطيع، عن طريق تحقيق استقرار تذبذب معدل التضخم، أن يحقق أيضاً استقراراً في تذبذب معدلات الإنتاج. فإذا حدث وزاد الإنتاج، فإن على البنك المركزي في هذه الحالة أن يرفع معدل الفائدة، والعكس صحيح.<sup>2</sup> ويرى مؤيدو هذه السياسة بأنها قادرة على تحسين عدم الكفاءة الذي ينشأ عادة إما بسبب عدم التزام القطاع الخاص بالسياسات المعلنة، أو بسبب ضعف التنسيق بين المسؤولين النقديين والماليين فضلاً عن ذلك، فإن هذه السياسة تسمح بوضع توقعات من قبل المستهلكين وقطاع الأعمال وغيرهم من الوحدات الاقتصادية حول السياسات المستقبلية، مما يقلل من حالات الشك وعدم اليقين، ويزيد من القدرة على محاسبة متخذي القرار في البنك المركزي، في حالة كانت النتائج أقل مما هو موضوع في الأهداف الرئيسية<sup>3</sup>. وقد حققت هذه السياسة نجاحاً ملحوظاً في الدول الصناعية، خاصة في الولايات المتحدة، حيث شهدت معدلات التضخم استقراراً خلال المدة القريبية الماضية.

<sup>1</sup>-Jacques Fontanel, Analyse des politiques économiques, Office des publication, universitaires, Alger, 2008, P 60.

<sup>2</sup>- بن عزة محمد وآخرون: انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، جامعة تلمسان، مقال منشور، 2014. ص 08

<sup>3</sup>- بن عزة محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 09

**المطلب الثاني: أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري:**

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليان وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية<sup>1</sup>. أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ومن أهم الأسباب المؤدية الى حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام
- الزيادة في تكاليف الإنتاج
- زيادة الكتلة النقدية
- زيادة كتلة الرواتب والأجور حيث عرقت كتلة الأجور والرواتب وكذا المنتج والتعويضات ارتفاعا من ستة لأخرى، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود، كما أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات، كل هذه الاسباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم. والجدول الموالي يوضح تطور كتلة الأجور.
- زيادة الواردات (تضخم مستورد)، كما هو معروف فإن الجزائر تخصص ميزانية ضخمة للواردات والتي يتنوع هيكلها.

**المطلب الثالث: الاجراءات التقليدية والحديثة لمكافحة التضخم**

هنالك العديد من الاجراءات التي يعتمدها البنك المركزي لمكافحة التضخم سواء كانت اجراءات تقليدية أو حديثة ويمكن التطرق اليها كما يلي:

**الفرع الاول : الاجراءات التقليدية لمكافحة التضخم: وتتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:****01- معالجة الضغوط التضخمية عن طريق العرض:**

<sup>1</sup> - وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت،

2010، ص 242

<sup>2</sup> - بن عزة محمد وآخرون ، مرجع سابق، ص 11

<sup>3</sup> - محمد سعيد: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 20123، ص 460.

مع ازدياد عدد السكان يرتفع حجم الطلب وينخفض العرض خاصة في ظل ضعف الانتاجية وتسبب هذه الظروف في خلق ظروف تضخمية في الاقتصاد، فتلجأ السلطات الى الواردات من اجل سد العجز في جانب العرض وتسمح باستيراد السلع الاستهلاكية وغيرها. ويتم بهذه الطريقة القضاء على ارتفاع الاسعار.

## 02-سياسة الاسعار والأجور:

تعد كل من سياسة الرقابة على الاسعار والأجور ملازمة لظاهرة التضخم بالتكاليف، ويمكن علاج التضخم بالتأثير على حجم الأجور وذلك بتنشيط معدل الاجور لفترة زمنية معينة.

### الفرع الثاني : الاجراءات الحديثة لمكافحة التضخم: وتتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 01- تشخيص التضخم من طرف صندوق النقد الدولي

يرجع صندوق النقد الدولي ظاهرة ارتفاع الاسعار الى الدولة وما تفرضه من رقابة على الاسواق وغيرها، وهو ما يؤثر حسب السوق على الاتجاهات الطبيعية للأسواق، وفي هذا الاتجاه فان صندوق النقد الدولي يعرض المنح والمساعدات التي تقدمها الحكومات في اطار برامج المساعدات، ويرجع خبراء الصندوق التضخم الى الإفراط في العرض النقدي الناتج عن الانفاق الكلي وبالتالي فهو يرى بضرورة ترشيد السياسة الائتمانية وتحرير اسعار الفائدة وهي عوامل كلها كفيلة حسب رأي خبراء الصندوق بالقضاء على التضخم وامتصاص الفارق في الكتلة النقدية.

#### 02- تصحيح معدلات الفائدة الاسمية لعلاج التضخم:

يؤدي التضخم الى سوء توزيع الدخل القومي لصالح الاثرياء مما يرفع من الميل الحدي للدخار وبالتالي حجم المدخرات، حيث يجب ان يقل معدل الفائدة الحقيقي وهو ما سوف يشجع على الاستثمار في المستوى الجديد للدخار.

<sup>1</sup> - حسين سهير محمود: السياسة النقدية الجديدة واثرها في علاج التضخم، مجلة الافاق الجديدة، القاهرة، عدد 83، 1991 ص 135

**المبحث الثالث: تقييم فعالية بنك الجزائر في مواجهة التضخم**

في هذا المبحث سوف نتناول تقييم فعالية بنك الجزائر في مواجهة التضخم في الجزائر ومدى نجاعة الاجراءات والطرق المعتمدة من طرف المركزي في ذلك. ويمكن التطرق الى الطرق والادوات المستعملة وكذا تقييم النتائج المستهدفة في تخفيف حجم الضغوط التضخمية

**المطلب الاول: الادوات والطرق المعتمدة من طرف بنك الجزائر لمواجهة التضخم**

قام البنك المركزي بالاعتماد على مجموعة من الاصلاحات في هذا المجال والتي تعتمد على سياستين يتم تطبيقهما على مرة الاولى وهما كما يلي:

- السياسة الأولى : تعتمد على القيام بامتصاص الكتلة النقدية الزائدة
- السياسة الثانية: تعتمد على رفع حجم الانتاج الداخلي

وقد قام بنك الجزائر في هذا الاطار بعدة اجراءات تستهدف في الاساس القضاء على المظاهر التضخمية في الاقتصاد ويمكن التطرق اليها كما يلي<sup>1</sup>:

- رفع نسبة الفوائد على الائتمان الممنوح وذلك بغرض خفض نسبة الطلب على القروض واللجوء الى اعادة التمويل
- الرفع من نسبة الاحتياطات الاجبارية التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ لدى بنك الجزائر، وذلك بهدف التأثير على حجم الارصدة المعدة للاقراض، كما يهدف الى اضعاف او التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان
- قام بنك المركزي ولغرض مواجهة التضخم دائما على فترات متباعدة بتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة، بهدف التمكن من امتصاص الكتلة النقدية الزائدة خلال عمليات الصرف، نظرا لان المحافظة على اسعار صرف للعملة الوطنية مقابل عملات اجنبية بسعر صرف غير حقيقي سوف يؤدي لان يكون الارتفاع الزائد في قيمة العملة هو بمثابة تكلفة حقيقية تدفعها الدول التي تسعر صرف عملتها مرتفعا بصفة غير حقيقية مما يؤدي بالاقتصاد الى تحمل تكاليف اكبر مع ازدياد عمليات الصرف، والابقاء على سعر الصرف دون تخفيض.

<sup>1</sup>- دليلة عامر: تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2014 ، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخصر

الوادي، الجزائر ، 13-14 ص 78 ( بتصرف)



- قام بنك الجزائر باصدار قطع ذهبية يمكن للافراد حيازتها مقابل ايداع اموالهم بكميات كبيرة لدى المركزي، وهو ما من شأنه تقليص حجم الكتلة النقدية والقضاء على الارتفاع في الاسعار.
  - تسيير السلطات النقدية لبرنامج الصرف في الجزائر عن طريق الادخار حيث تصدر سندات وكل شخص يحمل تلك السندات له حق تحويل كميات كبيرة من العملة الوطنية والتي سمحت لبنك الجزائر بامتصاص كمية كبيرة من الكتلة النقدية، كما تم التفكير في كيفية خلق مقابل للانتاج لهذه الكتلة بالاضافة الى ان الحكومة عملت على رفع سعر الفائدة عند الاقراض وذلك من خلال بنك الجزائر وهذا من اجل الحد من الزيادة في معدلات التضخم الكبيرة دون التفكير في مستقبل الاستثمار في الجزائر
  - اعتماد بنك الجزائر ومنذ التسعينات ( 1995 ) على تنظيم انظمة احترازية للحد من تركيز المخاطر ووضع قواعد في هذا المجال بهدف تصنيف القروض وتحديد احتياطات البنوك حيث اصبحت البنوك ملومة للقيام بما يلي:
  - وضع مخصصات للمتطلبات او الحسابات خارج الميزانية مثل حساب الصرف، وهو ما يؤدي الى تشديد قيود الميزانية على البنوك وزيادة الحوافز، من اجل قيام البنوك بتعبئة المدخرات الوفرات المالية وتحسين طرق تخصيص الائتمان .
  - اتخذ عدة تدابير لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي تمثلت في تعديلات قانون النقد والقرض واصدار الاوامر والقوانين المرتبطة بهيكله بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا القوانين النقدية الاخرى.
- وفي نفس الاطار وبهدف القضاء على التضخم كمظهر نجد ان كل الاهداف المعلنة من طرف بنك الجزائر خلال السنوات تستهدف في برنامجها القضاء على التضخم والحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للاسعار، وهي اهداف عموما لا يمكن تقييم نتائجها خلال سنة واحدة، لان المظاهر التضخمية في ازدياد خاصة في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني في جانب السلع والخدمات باقتصاديات اخرى عبر العالم تكون احيانا مصدر للتضخم المستورد، لذا فان اهداف بنك الجزائر تعتبر التضخم من الاولويات التي يجب القضاء عليها بهدف تلافي التشوهات التي يطرحها في الاقتصاد

**المطلب الثاني: تقييم فعالية الادوات المعتمدة من طرف بنك الجزائر لمواجهة التضخم**

يمكن القول في هذا الاطار بان الاهداف المعلنة من طرف بنك الجزائر لم تعززها النتائج المحققة حيث لا تزال هناك مجموعة من المظاهر السلبية التي تؤثر على اداء الاعوان الاقتصاديين والمستثمرين، كما تؤثر ايضا على ادخارات العائلات والإيداعات المقدمة من طرف الافراد لدى البنوك، وذلك بسبب حالة التضخم ، ويمكن تقييم النتائج المتوصل اليها كما يلي:

- يحافظ البنك المركزي في الجزائر حاليا على استقرار داخلي للعملة الوطنية منذ سنوات في وضع التخفيض، ويمنع في هذا الاطار ايضا الارتفاع الشديد لمظاهر التضخم ، حيث يعمل بنك الجزائر والي اليوم امام تحديات نقدية كبيرة، فمن جهة يحاول تخفيف القيود وشروط القروض لتمكين المستثمرين وصغار رجال الاعمال من الحصول على القروض لضمان تمويل مؤسساتهم وهذا رغبة في زيادة حجم الشركات والانتاج على مستوى الاقتصاد، ومن جهة اخرى تؤدي تلك التسهيلات عموما الى نشر السيولة النقدية وهو ما يزكي التضغوط التضخمية
- تؤدي السياسات المانحة التي تطبقها الحكومة الى زيادة مظاهر التضخم عموما فمن ذلك الزيادة في الاجور منذ سنة 2008 حيث ان رفع نسبة الاجور الخاصة بالعمال ادى مباشرة الى ارتفاع محسوس جدا في المستوى العام للاسعار، وقد شهدت سنة 2012 المعدلات العليا في الارتفاعات القياسية للسلع التي يتلقاها المستهلكون، وقد كان ذلك بسبب صب الاجور المتراكمة باثر رجعي منذ 2008. وهو ما ادى بالبنك المركزي الى مواجهة هذه الظروف التضخمية مع ما تحمله من تداعيات نقدية ومالية .
- ادت حالات الارتفاع في اسعار النفط منذ سنة 2006 والى غاية سنة 2014 الى تزايد الاحتياطات لدى الحكومات والبنوك المركزي ، وقد اتخذت في هذا الاطار العديد من الحكومات سياسات مالية توسعية تهدف لتنشيط الاستثمار في الاقتصاد، وهو تطلب من البنوك اعتماد سياسات منح وتسهيل القروض لتسهيل اجراءات التمويل للاستثمار، وفي نفس الاطار قامت العديد من الحكومات في التوسع في برامج المنح والمساعدات المقدمة للأفراد والقطاعات، كما قدمت تمويلات ضخمة للعديد من مشاريع التنمية كلها مما اثر على معدلات التضخم في الاقتصاد
- لا يمكن اخفاء التضخم كمظهر سلبي في الاقتصاد من خلال تحديد المعدل السنوي له، فتقريب سنة الاساس التي يحتسب من خلالها معدل التضخم، من الممكن ان تعطي انخفاض في معدل التضخم على الرغم من تأثيرات الاسعار على المستهلكين تبقى في

نفس المستوى السابق. وهو ما يتطلب دائما من البنك المركزي مراعاة الاساس الاقتصادي الذي يحتسب من خلاله التضخم.

**خاتمة الفصل:**

يمكن القول ان الاجراءات المعتمدة في اطار السياسة النقدية على مستوى بنك الجزائر من اجل معالجة التضخم قد ادت الى تحقيق اهداف محدودة على مستوى الداخلي، الا ان تلك الساسية المعتمدة لتقدير معدل التضخم واستهدافه تبقى محدودة النتائج بفعل السياسات المالية المعتمدة من طرف الحكومة والتي تعتمد على الاطار التوسعي في حجم الإنفاق وهو ما يؤثر على استهداف معدل التضخم، كما ان ضعف الانتاجية الداخلية والاعتماد دائما على الواردات في تغطية احتياجات الأفراد يبقي دائما مستوى الاسعار مرتفعا نظرا لكون الضغوط على البنك المركزي تتزايد من جهة تزايد حجم الانفاق ومن جهة تضائل حجم الانتاج.

الخاتمة

---

**خاتمة الدراسة :**

يعتبر التحكم وضبط معدلات التضخم من المسائل التي يجب على الحكومات تقديرها بصفة فعلية والاعتماد على الأدوات والسياسات اللازمة للقضاء عليها، وتتجه الحكومات غالبا للقضاء على التضخم الى الاعتماد على السياسات النقدية غير التوسعية، وكذا التوجه نحو زيادة مرونة اسعار الصرف، بينما تتجه الاقتصادات والبنوك الاكثر مقدرة على ايجاد سياسات نقدية فاعلة الى الاعتماد على السياسات المالية التقييدية التي تراعي تحقيق هدف التحكم في الظروف التضخم من جهة، ومن جهة اخرى تراعي الحفاظ على ضمان الابقاء على حوافز الاستثمار من جهة اخرى، فالتحديات التي تواجه البنوك المركزية تمثلا اختبارا فعليا لها، فقيام البنك المركزي باعتماد السياسات النقدية التقييدية من جهة سوف يؤثر سلبا على معدلات القروض والحوافز والتسهيلات الموجهة للاستثمار من جهة اخرى، اما اذا قام المركزي باعتماد سياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار فان ذلك سوف يؤدي ذلك زيادة ورفع معدلات التضخم بفعل التوسع النقدي.

وفي جانب اخر نجد ان معظم العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية قامت باعتماد سياسة استهداف التضخم. نظرا لأن التضخم في الحقيقة يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو نتيجة انعدام المرونة وضعف الهياكل الانتاجية في الاقتصادات النامية، وتمثل السياسة النقدية الاطار الفاعل أكثر من السياسة المالية في محاربة التضخم وذلك نظرا لكون السياسة النقدية تتبع للبنك المركزي الذي يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية بنما السياسة المالية التي تتبع للحكومة يعتبر دورها محدود في القضاء على التضخم او على الاقل هو دور يحتاج الى دور السياسة النقدية الى جانبه

وتستخدم السياسة النقدية عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق المفتوحة للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة. وفي جانب اخر تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى وهذا من خلال تميزها بأهدافها المتمثلة في مقاومة التضخم وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل وكذا تنمية الصناعة المحلية.

وفي اطار تقييم واقع التضخم في الجزائر التضخم النقدي في الجزائر نجد عموما أن الإصدار النقدي يتخطى المستويات المطلوبة وهذا مقارنة مع نسبة زيادة الناتج الداخلي الحقيقي ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى نقص موارد الاستثمار ومن الاسباب

الفعلية التي ادت الى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري هو ضعف النمو في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير إنتاجية خاصة في هذه السنوات الأخيرة، إضافة الى حالات الزيادة المطردة في الكتل الاجرية للموظفين التابعين للقطاع العام والخاص والتي بلغت مستوى كبيرا سنة 2012 اثر بصفة مباشرة على ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات كبيرة.

ورغم المحاولات العديدة للتخفيض من حدة وتأثير التضخم المستورد لمحاربة المضاربة. وكذا محاولة السيطرة على الطلب الكلي وذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية ، الا ان الدور الفعلي يبقى من اختصاص البنك المركزي الذي يقوم بتوظيف ادوات السياسة النقدية المختلفة حسب المراحل المختلفة من اجل القضاء على التضخم وتصحيح الاوضاع الناتجة عن ارتفاع الاسعار. وفي هذا الاطار يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر لمكافحة التضخم وذلك من خلال عرض نتائج اختبار الفرضيات ثم عرض نتائج الدراسة كما يلي:

#### نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- من اجل الاجابة على الفرضية الاولى توصلنا الى أن السياسة النقدية تؤدي دورا محوريا في القضاء على التضخم، وذلك نظرا لان التضخم يعتبر ظاهرة نقدية ترتبط بالزيادة في كمية النقود او ارتفاع الطلب، او ترتبط من جهة اخرى بانخفاض حجم المعروض او بارتفاع الاسعار، غير انه احيانا قد ترتفع الاسعار لاسباب لا علاقة لها بالمستوى الداخلي خاصة في الاقتصادات التي تستورد السلع من الخارج.
- من اجل الاجابة على الفرضية الثانية توصلنا الى أن التضخم يؤدي دورا سلبيا في الاقتصاد حيث يشوه المعطيات الاقتصادية، حيث يؤثر وبدرجات متفاوتة على المستثمرين والمستهلكين، حيث ان التزايد في الاسعار يؤثر على المقترضين خاصة، كما يؤثر على الحجم الحقيقي لايرادات المستثمرين.
- من اجل الاجابة على الفرضية الثالثة توصلنا الى أن السياسة النقدية تتفوق على السياسة المالية في مواجهة حالات التضخم في الاقتصاد، نظرا لان الساسياسة النقدية تطبق من طرف البنك المركزي الذي يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية، بينما السياسة المالية تتبع للحكومة، والتي تميل غالبا الى استعمال الانفاق الحكومي لبرامج غير اقتصادية او قد تستعمل الضرائب في اطار زيادة الايرادات او توجيه الاستهلاك

- من اجل الاجابة على الفرضية الرابعة توصلنا الى أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية بحتة ترتبط بالظروف التوسعية او التقيدية في حجم الكتلة النقدية، فهو يتأثر متأثرا مباشرا بحجم الكتلة النقدية، فكلما ارتفع حجم الكتلة النقدية ارتفع معدل التضخم.
- من اجل الاجابة على الفرضية الخامسة توصلنا الى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من حالات تضخم، يتم معرفتها من خلال مستوى الاسعار في السوق المحلية وقيمة العملة الوطنية بغرض النظر عن معدل التضخم، على الرغم من ان تدخل بنك الجزائر اسهم في ظل الظروف النقدية الصعبة من الحد من التضخم الشديدة
- من اجل الاجابة على الفرضية السادسة توصلنا الى أنه من غير الممكن القضاء على التضخم فقط من خلال تحقيق المرونة في الاسعار والأجور، حيث لا يمكن خفض الاجور غالبا حتى في الاقتصادات التي تتمتع فيها بالمرونة، بل وهناك وسائل اخرى للقضاء على التضخم تتمثل في زيادة حجم الانتاج في الاقتصاد مما يؤثر على مستويات العرض ويدفع لانخفاض الاسعار.
- من اجل الاجابة على الفرضية السابعة توصلنا الى أنه السياسة النقدية في الجزائر تفتقر الى الفعالية بسبب محدودية استقلالية البنك وبسبب اختيارات الحكومة التوسعية لصالح تحفيز الاستثمار، وهو ما يؤثر فعلا على الاختيارات النقدية للبنك، على الرغم من ان اهداف توسيع الاستثمار ترمي الى القضاء من جانب معين على التضخم من خلال رفع نسبة الانتاج الداخلي.

### نتائج الدراسة:

يمكن طرح مجموعة من النتائج كما يلي:

- يتمتع البنك المركزي في الجزائر بدرجة استقلالية غير تامة ، حيث تؤثر التدخلات الحكومية في تعيين المحافظين وكذا تعيين ممثلي الحكومة في مجلس ادارة البنك، على التوجهات الصارمة في السياسة النقدية لتحقيق الانضباط وفي ظل ذلك تتأثر قرارات البنك بتوجهات السياسة المالية مما يجعل اثرها تلك القرارات محدودا
- يعتبر التضخم من الظواهر النقدية التي لا تنفك عن الاقتصادات في الدول المتقدمة او غيرها غير ان تقليص معدلات التضخم الى المستويات الدنيا يعتبر اولوية لحفز المستثمرين وللحفاظ على الاصول والثروة النقدية وغير النقدية، ففي ظل تزايد معدلات التضخم فوق المستويات المتوقعة (4.5 نقطة مئوية كحد اعلى) فإن الآثار السلبية المباشرة سوف تظهر في الاسعار والإيرادات والانتاج وحجم الادخار، ويمكن القول أن التضخم كظاهرة كلية يؤثر ويشوه العديد من معطيات الانتاج الكلي.



■ التوصيات

إن التقليل من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الصعيد الاقتصادي و الصعيد الاجتماعي وبالأخص على القدرة الشرائية ، يعتبر من التحديات التي يجب أن تتكاتف من أجلها مختلف الجهات ، عن طريق ضبط مختلف السياسات الكفيلة بذلك، وارتأينا اقتراح بعض التوصيات في هذا المجال:

- العمل على محاربة الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الاقتصاد الجزائري ، وإيجاد تقارب بين الطبقات المجتمعية من حيث الدخل
- العمل على مزيد من الإصلاحات في قطاع البنوك، وتعزيز استقلالية البنك المركزي وضمان خلق سوق مالية منافسة لقطاع البنوك تضمن التمويل وتضمن أكثر تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها.
- العمل في شكل سياسة متكاملة بين كل أطراف الحكومة على الرفع من نصيب قطاع خارج المحروقات ، الذي يعتبر المخرج الوحيد للتقليل من حجم الواردات الذي هو في تزايد مستمر ، والذي يعتبر عامل مهم في تكريس ظاهرة التضخم (التضخم المستورد).

# قائمة المراجع

أولا، الكتب المعتمدة،

1. أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1993،
2. ضياء مجيد الحوري، الاقتصاد النقدي، دار الفكر – الجزائر، طبعة 1993 .
3. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004.
4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
5. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004.
6. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2005.
7. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع ،04 شارع هشام الأشقر القاهرة، الطبعة الأولى 2005.
8. إسماعيل عبد الرحمان واخرون، مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد الكلي، عمان الاردن الطبعة الأولى.1999
9. غازي حسين، التضخم المالي ، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
10. فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969 .
11. سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1996،
12. محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة. بيروت، 2002،
13. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة
14. صبحي تادرس قريصة ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الإسكندرية ، 1995
15. رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، 1993
16. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة،
17. بخزار يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000
18. هيثم الزعبي حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر طبعة 2000
19. احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1998
20. ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر 1993

21. أحمد فريد مصطفى وآخرون، السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000
22. مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2000
23. محمد عبد المنعم غفر وآخرون، الاقتصاد المالي و الوضعي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 1999
24. عاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2000
25. أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1993
26. بن عزة محمد وآخرون، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، جامعة تلمسان، مقال منشور، 2014
27. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2010
28. محمد سعيد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2013
29. حسين سهير محمود، السياسة النقدية الجديدة واثرها في علاج التضخم، مجلة الافاق الجديدة، القاهرة، عدد 83، 1991
30. <sup>1</sup>-Joél – Provost les mots de l'économie ellipses. Paris 1986.

#### ثانيا، المقالات العلمية

31. محمد راتول وآخرون ، مقالة علمية بعنوان ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66 2014.
32. طارق قندوز وآخرون ، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد، التضخم والبطالة ، مقالة علمية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 04- سبتمبر 2015 .

#### ثالثا، المذكرات

33. بقبق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية- دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015.
34. دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2014 ، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخصر الوادي، الجزائر ، 13-14
35. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، اطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016،
36. إكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011.
37. سليم ياسين، طرطار ياسين، فعالية السياسة النقدية لتحقيق النمو في الاقتصاد الريعي- دراسة حالة الجزائر 200-2014، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016.

#### رابعاً، المجالات والتقارير

38. التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010 عرض التقرير السنوي 2010 من طرف محافظ بنك الجزائر 25 أوت 2010.
39. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011 ، بنك الجزائر أكتوبر 2012.
40. تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة 13 جويلية 2013.
41. التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
42. التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني .